التنظيم الاجتماعي في الجزائر

ملامحه، مراحله، واقعه، سبل النهوض به

الأستاذ:عبد القادر بريم

جامعة الجزائر 2

Abstract

Before the French colonisation, the Algerian society was organized in a form of tribes, clans and Aarash which ensured the organization of the community life, satisfied the needs and the desires of its members, defended their rights and protected the individuals properties through mosques, religious centres (zaouia – maamarates) and endowments.

However, when the French colonist entered the country, he realized the danger of these traditional groups on his interests. There fore, he subjected them to control and put them at his disposal, since the Algerians were rarely allow to found official groupings.

At the independence many formal organizations occurred in of association, committees and unions. They tried to frame people's life as an alternatice of the traditional groups whose social function had faded during the colonist epoch. In the early days of the independences, these official organizations were neither at the desired level nor at the level of aspirations because the Algerian state policy which considered them as a real threat to both the state structures and the unilateral ruling party. The situation has remained in this case until the uprising of October 1989 when the Algerian government was obliged to reconsider its policy towards the community. Then the 1989 constitution was issued and resulted in the emergence of more than 80.000 associations that served as a real start to untie the noose from the society giving people the right to found organizations especially after the release of (31-90/ and 06-12) laws that gave birth to thousands of associations.

Yet, it was noticeable that most of these associations were loyal to the ruling regime and didn't operate freely. That's why they didn't achieve their objectives and didn't succeed to replace the traditional groups that had well organized the community.

مقدمة

عرف المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات الإنسانية الأخرى ظاهرة التنظيم الاجتماعي عبر تاريخه الطويل فنظم حياته من مختلف الجوانب و وضع القواعد اللازمة لذلك حفاظا على كيانه وضمانا لاستقراره واستمراره، وقد اختلفت من فترة إلى أخرى صور وأشكال هذا التنظيم وذلك بحسب خصوصية كل فترة والظروف التي أحاطت بها، فقبل الاستعمال الفرنسي وأثناءه كانت التنظيمات التقليدية المتمثلة في القبائل والعشائر والأعراش ...هي التي تضطلع بمهمة تنظيم حياته وإشباع حاجات أفراده وتحقيق رغباتهم والدفاع عن حقوقهم وحماية ممتلكاتهم، وكانت المساجد والزوايا والأوقاف والمعمرات هي وسيلتها في ذلك، ولما دخل المستعمر الفرنسي الجزائر أدرك خطر هذه المؤسسات على مصالحه فعمل على إخضاعها والسيطرة عليها ووضعها تحت تصرفه ولم يسمح للجزائريين بالانتظام وتشكيل الجمعيات إلا في الحالات النادرة، وظلت الأوضاع على حالها إلى غاية الاستقلال أين بدأ المجتمع الجزائري يرى النور شيئا فشيئا وأخذ ينتظم و يتهيكل في تنظيمات وجمعيات واتحادات... رسمية تنظم حياته وتؤطرها كبديل عن تلك التنظيمات التقليدية ووسائلها التي تلاشت واضمحلت، لكن السؤال المطروح هنا هل هذه التنظيمات الرسمية البديلة لعبت دورها كما ينبغي في تنظيم المجتمع الجزائري وتأطيره خاصة بعد الاستقلال؟ وهل أتيحت لها الفرصة كاملة؟ وهل كان حجمها في المستوى المطلوب؟ و هل كان حجم الإقبال عليها والانخراط فيها في مستوى التطلعات؟ كل هذه الأسئلة سنحاول الإجابة عنها في هذا المقال من خلال التطرق إلى الملامح العامة للتنظيم الاجتماعي في الجزائر ثم مراحله ثم واقعه لنخلص في الأخير إلى سبل تنظيم المجتمع الجزائري والنهوض به.

أولا : الملامح العامة للتنظيم الاجتماعي بالجزائر

عرف المجتمع الجزائري منذ القدم- قبل تشكل الدولة الجزائرية بمفهومها الحديث- صورا وأشكالا مختلفة من التنظيم الاجتماعي تجلت فيما يسمى بالقبائل والعشائر و الأعراش وما شيدته من مراكز دينية و اجتماعية وثقافية... كالمساجد

والزوايا والأوقاف والمعمرات... وللذكر فإن هذه القبائل و العشائر و الأعراش وما تتميز به من بناء أو هيكلة بسيطة نشأت بصورة عفوية وتلقائية نتيجة التفاعلات الاجتماعية والعلاقات المختلفة بين الأشخاص، ولم تقم على أساس قواعد وقوانين مدروسة لذلك فهي عبارة عن تنظيمات اجتماعية غير رسمية" ليست لها قواعد وإجراءات رسمية ولكن تدار وفقا لضوابط محددة بقيم ومعايير اجتماعية"[1] وتعود جذور تنظيم المجتمع الجزائري تنظيما رسميا في شكل تنظيمات أو جمعيات أو لجان أو حركات...تحدد فيها العلاقات بين أعضائها وتقسم الأعمال وتوزع الاختصاصات وتحدد المسؤوليات...إلى صدور" قانون الجمعيات الفرنسي في 1901/07/05"[2] الذي أتاح بعض الحريات للجزائريين في الانتظام فتأسست بذلك "الجمعية الرشيدية، الجمعية التوفيقية، نادي صالح باي، دار الجماعة بميزاب، نادي الإقبال بجيجل، نادي الشباب بتلمسان، الجمعية الصديقية بتبسة، جمعية الأخوّة الجزائرية، جمعية ودادية تلاميذ شمال إفريقيا" [3]، وكانت "جمعية العلماء المسلمين التي تأسست في 1931/08/05 بالعاصمة... بعد أن اعترفت بها الحكومة الفرنسية"[4]، أبرز وأقوى تنظيم ظهر على الساحة آنذاك وقد كانت غايتها" الرجوع بالأمة الجزائرية إلى عقائد الإسلام المبنية على العلم وفضائله المبنية على القوة والرحمة وأحكامه المبنية على العدل والإحسان، ونظمه المبنية على التعاون بين الأفراد والجماعات"[5].

وعلى الرغم من الحريات التي منحها قانون الفرنسي السابق للجزائريين في تأسيس الجمعيات والتنظيمات إلا أن" مجموع التنظيمات الخاصة بالجزائريين لم يتعد 08.50% من مجموع التنظيمات الموجودة آنذاك"[6]، ذلك في الفترة الممتدة مابين 1900 إلى 1962، ويمكن إرجاع هذا النقص إلى سياسة التضييق التي اتبعها المستعمر الفرنسي فيما بعد للحد من حريات هذه التنظيمات كونها التفت حول الثورة وساهمت بشكل كبير في تعبئة الشعب وجمع الأموال والدعوة إلى الإضرابات، لذلك عملت بشتى الطرق والوسائل لاحتوائها وتوجيهها لخدمة مصالحه، وبعد الاستقلال أخذت الجزائر على عاتقها مسؤولية تنظيم المجتمع الجزائري وبناء الدولة الحديثة، فبسطت سيطرتها على جميع فضاءات التنشئة الاجتماعية وأصبحت هي من يؤطرها ويراقبها من كثب وكانت ترى بأن مجالات العمل الاجتماعي والاقتصادي والثقافي وغيره كلها مدمجة في طبيعة النظام السياسي ولا ينبغي أن تمنح الحرية التامة في النشاط الجمعوي الأمر الذي جعل من السيد أحمد مدغري وزير الداخلية

آنذاك يصدر تعليمة يمنع فيها " تشكيل جمعيات تحت غطاء اجتماعي، ثقافي أو حرفي تميل إلى ممارسة أنشطة ذات أغراض سياسية تؤثر على الأمن الداخلي أو الخارجي للبلاد"[7]، ولذلك أيضا" أصدرت عام 1971 الأمر 79/71 الذي يعطي الإدارة صلاحيات عديدة في مراقبة سير عمل الجمعيات وسن العقوبات الردعية والتي تصل إلى حد حل الجمعية إداريا وخارج الإطار القضائي المخول قانونا لذلك"[8] وظلت الأوضاع على حالها إلى ما بعد 1988م وهي السنة التي شهدت فيها الجزائر أحداثا وتغيرات سياسية ترتب عنها مطالبة المجتمع بحقه في المشاركة وتسيير شؤونه، وهو ما أدى إلى صدور القانون"رقم31/90 بتاريخ 1990/12/04 المتضمن لشروط جديدة في تأسيس الجمعيات"[9]

ويعتبر هذا القانون خطوة مهمة في مجال العمل الجمعوي والتنظيم الاجتماعي تمخض عنه ظهور الكثير من الجمعيات والتنظيمات المختلفة دينية ثقافي رياضية..." بلغ عددها الإجمالي سنة 2007 حوالي 81 ألف جمعية بعدما كان عددها 30 ألف جمعية سنة 1992، و 56 ألف جمعية سنة 2001"[10]، وظل القانون 31/90 سائدا إلى غاية هبوب رياح الربيع العربي في الدول العربية المجاورة أين سارعت الدولة الجزائرية إلى تعديل جملة من القوانين أهمها قانون الجمعيات فأصدرت بذلك القانون العضوي 06/12 وهو القانون الذي وسع من خلاله نشاط الجمعيات ليشمل العمل البيئي والخيري والإنساني"[11]، وعلى الرغم من ذلك إلا أنه يبدو أكثر صرامة وتقييدا لحرية العمل الجمعوي إذ سعى إلى تشديد الإجراءات في تأسيس الجمعيات، وفرض رقابة مشددة على نشاطها ومواردها المالية وعلاقاتها بالأحزاب ومختلف الجمعيات والمنظمات الدولية، وهذا ما نجده واضحا في المادة: 13 من الفصل الثاني المتعلق بحقوق الجمعيات وواجباتها التي تنص على أنه" لا يمكن للجمعيات أن تكون لها أي علاقة بالأحزاب سواء كانت تنظيمية أم هيكلية كما لا يمكنها أن تتلقى منها إعانات أو هبات أو وصايا مهما يكن شكلها، ولا يجوز لها أيضا أن تساهم في تمويلها"[12].

وهذا ما انعكس سلبا على أداء الجمعيات فعلى الرغم من كثرة أعدادها إلا أنها نشاطها اتسم بالضعف إن لم نقل عنه إنه نشاط مناسبات ليس إلاّ.

ثانيا: مراحل التنظيم الاجتماعي في الجزائ

يعد التنظيم سمة أساسية من سمات المجتمعات الحديثة والمعاصرة على السواء، والجزائر في تنظيمها الاجتماعي مرت بالعديد من المراحل سنعرض لها بشيء من التفصيل في هذه النقطة بدءً بمرحلة ما قبل الاستعمار الفرنسي، ثم مرحلة الاستعمار الفرنسي(1830-1962)، وبعدها مرحلة الاستقلال وفيها مرحلتان: الأولى من (1962 إلى غاية 1988)، والثانية من(1988 إلى يومنا هذا).

1 - مرحلة ما قبل الاستعمار الفرنسي:

تنوعت أشكال وصور التنظيم الاجتماعي في الجزائر واختلفت- قبيل الاحتلال الفرنسي للجزائر- وقد تمثلت هذه الأشكال والصور كما سبق وأن أشرنا فيما يسمى بالقبائل و الأعراش و ما شيّدته من المساجد والزوايا و الأوقاف والمعمرات... فمن خلالها تعلموا أبجديات التعاون فيما بينهم إغاثة بعضهم بعض حيثما تحل بهم الأزمات والحوادث، إذ أصبح من عاداتهم التكافل العائلي والقبلي وتقديم المساعدات إلى بعضهم والعيش في مجتمع ملؤه الأخوة والمساواة، وهو ما جعل هانوتو* يقول عن أهل زواوة" أن الغني والفقير عندهم سواء في اللباس وغيره... وهم يقدمون المساعدات إلى بعضهم حتى أنه لا يوجد بينهم فقير دون أكل"[13]، و من هنا نرى بأن المجتمع الجزائري حتى ولو كان مجتمعا بسيطا إلا أنه كان مجتمعا منضما تسهر على تنظيمه مؤسسات دينية اجتماعية تنظيما محكما، فتوفر المال والسكن للعلماء والطلبة وتعين الفقراء والمحتاجين وتصلح ذات بين المتخاصمين، فالزاوية مثلا " كانت مؤسسة كاملة فيها السكن والطعام والملجأ والتعليم والعبادة"[14] وفضاءً نشطا تدب فيه الحركة في كل الأوقات" فهي خلية نحل حقيقية فيها العبّاد والزّهاد، والفجّار والتّجار، والسماسرة والمختلون والمثقفون والفنانون والمكبوتون"[15]، فهي المكان الذي كان يلتقي فيه كل هؤلاء فتذوب بينهم الفوارق على اختلاف مستوياتهم وطبقاتهم.

وبهذا كان للزاوية دور كبير في التقارب بين أفراد المجتمع وإرساء روح الأخوة والتكافل بينهم إذ "عملت على إزالة الفوارق الاجتماعية بين الفئات الاجتماعية

---

*ألبرت أوغست غابرييل هانوتو، (19 نوفمبر 1853 – 11 أبريل 1944) المعروف باسم غابرييل هانوتو مؤرخ ورجل دولة فرنسي

من أجل المزيد من التفاصيل أنظر:-https://ar.wikipedia.org/wiki/

المختلفة، فقربت بين الأغنياء والفقراء والعلماء والأميين وشرفاء الأصل وغيرهم، وصهرتهم في بوتقة واحدة وألفت بينهم جميعا"[16].

و الأوقاف كمؤسسة دينية كانت لها أيضا أهمية اجتماعية واقتصادية وعلمية" استحدثها المسلمون لتوفير المال والسكن وغيرهما من المساعدات للعلماء والطلبة والفقراء...وصيانة المؤسسات التي أنشئت لهذه الأغراض كالماء والطرق والمساجد والزوايا والقباب..."[17].

والمعمرات* كذلك مؤسسة دينية ثقافية اجتماعية فإلى جانب تعليمها للقرآن وتحفيظه ونشره" احتضنت الفقراء وآوت المساكين وقدمت لهم العون والمساعدات المجانية الممكنة ماديا وثقافيا وساعدتهم على شق طريق الحياة إلى المستقبل"[18].

هذه المؤسسات حتى وإن كانت تهتم بالعمل الخيري وتطغى عليها سمة الرعاية الاجتماعية ولم تكن تسعى إلى تمكين المواطن وإشراكه إشراكا واسعا في عملية التنمية آنذاك إلا أنها كانت بمثابة الدواليب الرئيسة التي تدير حياته وتنظمها فمن لم يتأطر في المساجد ويتكون تأطره الزوايا وتكونه ومن لم تؤطره الزوايا وتكونه تؤطره الأوقاف أو المعمرات وتكونه ... و هكذا نرى بأن هذه المؤسسات حتى ولو أنها كانت بسيطة وتسير بطرائق تقليدية بسيطة إلا أن دورها ومركزها في المجتمع الجزائري كان دورا مهما بفضل ما كانت تقوم به من أعمال وأنشطة.

2 - مرحلة الاستعمار الفرنسي (1830-1962):

عمل الاستعمار الفرنسي منذ دخوله الجزائر على إخضاع جميع المؤسسات الدينية والاجتماعية والثقافية... كالمساجد والأوقاف والزوايا والمعمرات...والسيطرة عليها ووضعها تحت تصرفه الخاص وسن في هذا الشأن قوانينا جائرة" سلبت الجزائريين حقوقهم مرحلة بعد مرحلة، إلى أن اندمجت مداخيل الأوقاف الإسلامية في ميزانية الدولة الفرنسية، وضاع حق الجزائريين في التعليم منها وفي المساعدات الاجتماعية لفقرائهم...وكان حظ الزوايا...هو الهدم والتصرف الحر فيها والتعطيل عن

*المعمرات: عبارة عن مؤسسات ثقافي لها شبه بالكتاتيب القرآنية أحيانا وبالزوايا غير الخلواتية أحيانا أخرى، تنتشر في أرياف الجزائر وقراها الجبلية خاصة في منطقة جبال القبائل بالشرق الجزائري، ويحضر إليها التلاميذ والطلبة من كل الجهات القريبة والبعيدة، وأحيانا حتى خارج البلاد نفسها وينقطعون فيها لحفظ القرآن الكريم وتجويده وترتيله ...ولتلقي بعض العلوم والمعارف الأخرى الدينية واللغوية بالتبعية، لمزيد من التفاصيل في الموضوع، أنظر لـ:- يحي بوعزيز، نفس المرجع، ص ص 136-138

الغرض"[19]، وبهذا تلاشت هذه المؤسسات وتلاشت معها وحدة المجتمع الجزائري، وأصبح يعيش حالة من الفقر والفوضى والاضطراب والتدهور، ولتدارك هذا الوضع أنشأ المستعمر مكاتبا سماها المكاتب الخيرية الإسلامية في المدن محاولة منه لملمة المجتمع وتنظيمه مثلما تدعي لذلك جعلت مهمتها" توزيع الإغاثات والتبرعات والهبات، وتنظيم استغلالها... وكان الهدف من ذلك هو مكافحة التعاسة والبؤس الذي تولد عن حرمان المسلمين من عقاراتهم وبناياتهم الدينية وأملاك الوقف"[20].

كما أنشأ أيضا جمعيا ت في الأرياف سماها جمعيات احتياطية" ينخرط فيها الفرد سواء كان من الفلاحين أو الخماسة أو العمال الزراعيين بشرط أن يتعهد بدفع حصة من حصاده من الحبوب سنويا...وتعتبر الجمعيات الاحتياطية جمعيات خيرية من ناحية وجمعيات قرض من ناحية أخرى فالمحتاجون يلجأون إليها باعتبارهم فقراء أو مصابين أو مرضى، و في هذا الحال تقوم الجمعية مقام الأوقاف أو بالأحرى مقام المكتب الخير بالمدينة"[21]، وقد عملت السلطات الفرنسية على توسيع هذه الجمعيات وتشجيع الانخراط فيها" ففي سنة 1886 كان عدد الجمعيات الاحتياطية أربعا وأربعين فقط...أما في سنة 1926 فقد بلغ عددها 219 جمعية"[22]، لكن ما يلاحظ على هذه الجمعيات الاحتياطية أنها لم تكن أبدا جمعيات مساعدة وإعانة بقدر ما كانت جمعيات نهب واستغلال لخيرات وجهد الجزائريين، ونصب واحتيال بطرق ممنهجة، فالمستفيد الأول منها هم الفرنسيون أنفسهم لا الجزائريين كما كانت تدعى لأن هذه الجمعيات" نظريا كانت تقدم القروض والمساعدات العينية إلى لفلاحين والخمّاسة لتطوير زراعتهم، وتنميتها بشراء الآلات وتحسين الإنتاج، وكل المردود كان يذهب إلى الإدارة"[23]، وهكذا ظلت هذه المكاتب والجمعيات تخدم الأقليات الأوروبية وتدعم الوجود الاستعماري، واقتصرت في معظمها على الأوروبيين، أما فيما يخص السكان المحليين-الأهالي- فلم تسمح لهم بتأسيس جمعيات ونوادٍ، إلا بعد إصدارها قانون الجمعيات بتاريخ: 1901/07/05 وفية أعطت الضوء الأخضر للجزائريين بتكوين الجمعيات التعليمية والاجتماعية" فظهرت في العاصمة عدة تنظيمات، أبرزها الرشيدية والجمعية التوفيقية..."[24]، واهتمت" بميدان التعليم والتوعية وتنشيط الشباب وحمايته من الانحراف وحثه على العمل"[25]، وإلى جانب هذا "ظهرت بعض الجمعيات والنوادي مثل نادي كرة القدم التي كانت تطلق على نفسها الجمعيات الإسلامية، وذلك كي تميز نفسها عن

الجمعيات الفرنسية"[26]، وكذلك "جمعية الشبيبة الإسلامية، ونادي الترقي... وقد شهدت مدينة قسنطينة وحدها ميلاد حوالي 26 جمعية مدنية قبل الحرب العالمية الثانية"[27] وظهرت فيما بعد تنظيمات ذات نزعة وطنية موجهة للنضال ضد المستعمر مثل تنظيم" حركة الإخوة الجزائرية، الذي أسسه الأمير خالد في 23 جانفي 1922 والذي كان يحمل روحا إسلامية واضحة في البيان التأسيسي للحركة"[28]، وجمعية العلماء المسلمين في 1931/05/05 التي كانت تهدف إلى إصلاح المجتمع الجزائري والنهوض به من خلال زرع القيم والأخلاق الإسلامية الرفيعة والمحافظة على هويته وهذا ما نجده واضحا وصريحا في شعارها - الإسلام ديننا والعربية لغتنا والجزائر وطننا- وغيرهما من الجمعيات.

و قد حذرت السلطات الفرنسية من مثل هذه الجمعيات وتعاملت معها بشيء من الحذر وقد عبرت عنها" بالخطر الحقيقي على السلطات الفرنسية بالجزائر وهذا ما جاء في التقرير الرسمي الذي أعدته الإدارة الفرنسية في جانفي1954 في حديثها عن التنظيمات الجمعوية بصفة عامة، وعن جمعية العلماء المسلمين بشكل خاص والتي يقدمها التقرير على أنها المدرسة الحقيقية للوطنية بشمال إفريقيا "[29]، أما التنظيمات الخاصة والمسماة اجتماعية فقد تعاملت معها بشيء من اللين والتسامح" فازداد نشاطها وتداخلت مهامها مع المراكز الاجتماعية التي أوجدتها السلطات الاستعمارية لتنفيذ سياستها تجاه الأهالي كآخر ما بقي لها من وسائل الترغيب"[30].

وعلى أية حال فإن التنظيمات الخاصة بالجزائريين- الأهالي- مهما كان نوع النشاط الذي كانت تمارسه لم تكن لتتعدى 8.5% من مجموع التنظيمات الموجودة آنذاك، فنسبتها كانت ضئيلة جدا إذا ما قورنت بالتنظيمات الخاصة بالفرنسيين والتي تمثل حوالي 88.39% من المجموع الكلي للتنظيمات في ذلك الوقت وهذا ما يمثله لنا الجدل الآتي:

جدول رقم:(01) يبين انتشار التنظيمات وسط الفرنسيين والمعمرين والأهالي من 1900- 1962 "[31]

تنظيمات خاصة بالفرنسيين	3481	%88
تنظيمات خاصة بالأهالي	338	%8.5
تنظيمات خاصة باليهود	40	%1
تنظيمات معمرين غير فرنسيين	81	%2
المجموع	3940	%100

3 - مرحلة الاستقلال 1962 إلى غاية 1988:

لقد أشرنا سابقا إلى أن الجزائر بعد الاستقلال مباشرة سارعت إلى بسط هيمنتها على جميع فضاءات التنشئة الاجتماعية و الجمعوية محاولة منها لدولنة المجتمع وإضفاء طابع الواحدية عليه فمنعت من" إنشاء كل تنظيم أو جمعية لا تستقيم مع مبادئ الحزب الوحيد الحاكم"[32]، وحلّت الحركات والجمعيات السياسية ذات النزعة النضالية" كجمعية العلماء المسلمين سنة 1963 ... وجمعية القيم سنة 1967 ..." [33]، وكانت ترى أن هذا النوع من التنظيمات و الجمعيات يشكل تهديدا مباشرا لأحادية الحزب، وحتى لا تفلت الأمور من بين يديها أصدرت" الأمر 71/79 المؤرخ في 03ديسمبر 1971 الخاص بالجمعيات، وهذا الأمر يخضع إنشاء الجمعية لموافقة السلطات العمومية، وزير الداخلية إذا كانت الجمعية وطنية، والوالي إذا كانت محلية... ويمنع قيام أية جمعية من شأنها المساس بالاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد..."[34]، وفي مقابل هذا تسامحت مع بعض المنظمات الجماهيرية والاتحادات الوطنية التي لا تتعارض مع إيديولوجية الحزب وتوجهاته كالمنظمة الوطنية للمجاهدين مثلا والاتحاد العام للعمال الجزائريين والاتحاد الوطني للفلاحين... وأوجبت عليها السعي لتطوير الوعي السياسي والتكوين الإيديولوجي بما يتماشى وأهداف الحزب، وهذا ما نص عليه صراحة الميثاق الوطني لسنة 1976 إذ جاء فيه:" ويجب أن تصبح المنظمات الجماهيرية، بإشراف ومراقبة الحزب مدرسة للتربية المدنية والانضباط الوطني ولتلقين الديمقراطية الاشتراكية، كما يجب أن تصبح أجهزة نشطة لنشر إيديولوجية جبهة التحرير الوطني" [35]

و هكذا نرى بأن النظام الجزائري ومنذ بدايته عمل على " إحداث تنظيمات مشبعة بأفكاره ولو ظاهريا وكلفها بمهام الشريك المطيع، وأبعد كل منافس أو معارض من ممارسة أي نشاط يقربه من عامة أفراد المجتمع" [36].

وظلت هذه المنظمات الجماهيرية إضافة إلى أنشطتها الخاصة تعمل على تعبئة أوسع لفئات الجماهير من عمال وفلاحين وشباب ونساء... حتى غدت هي المهيمنة على الساحة، إلى جانب بعض الجمعيات الخيرية والرياضية.

وعلى الرغم من التحوّلات التي عرفتها الجزائر خلال الثمانينات والتي أدت إلى ظهور" ما يسمى بالربيع الأمازيغي في أفريل 1980 وإدراج مناضلو الحركة البربرية مطالبهم ضمن سياق حقوق الإنسان " [37]، وتنامي فكرة المطالبة بإنشاء جمعيات مستقلة عن المنظمات الجماهيرية والحزب الحاكم إضافة إلى إلغاء الأمر 71/79 المتعلق بالجمعيات وإحلال محله القانون 87/15 المؤرخ في21 يوليو 1987، إلا أن الوضع بقي على حاله فيما يتعلق بحقوق الإنسان والانتظام في تنظيمات وجمعيات فرئيس الجمهورية آنذاك" أكد أن من يريد أن

يعبر عن رأيه ووجهة نظره أن يفعل ذلك في إطار منظم ضمن هيئات الدولة وهياكل الحزب، وأكد رفضه كل نشاط خارج الأطر النظامية، لأن الديمقراطية في رأيه هي سمة من سمات حزب جبهة التحرير الوطني"[38].

وأما فيما يتعلق بالقانون 87/15 المؤرخ في 21 يوليو1987 المتعلق بالجمعيات لم يكن هو الأخر في مستوى التطلعات إذ" منح السلطة الإدارية حق منع الاجتماعات و إغلاق المجال وتجميد الحسابات ووضع الختم على الأملاك، وكذلك حق حل أي جمعية تسعى لغير الهدف الذي حدد في قانونها الأساسي..." [39].

إن ما ميز هذه الفترة عموما هو أن الدولة الجزائرية لم تسمح للمجتمع الجزائري أن يتهيكل وينتظم في جمعيات وأحزاب سياسية كما ينبغي، لأن ذلك يعتبر تهديدا مباشرا لهياكل الدولة ولأحادية الحزب الحاكم، وبهذا بقي المجتمع حبيس هذه السياسة ولم ير النور إلا بعد انتفاضة أكتوبر 1988

4 - مرحلة التحول الديمقراطي 1988 إلى يومنا:

لعبت انتفاضة أكتوبر 1988 دورا هاما في بروز ما يسمى بالمجتمع المدني والحركة الجمعوية وحقوق الإنسان، وغيرها من الشعارات التي تهدف إلى النهوض بالمجتمع، وتمخض عنها تحولات كبيرة في سياسة البلاد على مختلف الأصعدة، كان من نتائجها التخلي النهائي عن الإيديولوجية الاشتراكية ومنح حرية التعبير والتجمع وحق الإضراب وإنشاء الجمعيات ...

ونتيجة لهذه الضغوطات التي مارسها المجتمع حدثت تغيرات عميقة على مستوى المؤسسات السياسية فجاء دستور 1989/02/23 وهو الدستور الذي تم بموجبه الاعتراف بحق المواطنين في التنظيم المستقل للتعبير عن أرائهم السياسية والدفاع عن مطالبهم الاقتصادية والاجتماعية وهذا ما تجسد في" قانون 90/31 بتاريخ: 1990/12/04 الخاص بالجمعيات والذي عرفت من خلاله الحركة الجمعوية انطلاقة معتبرة"[40]، أدت إلى ظهور عدد كبير ومختلف من الجمعيات، ثقافية رياضية اجتماعية دينية عمالية...بلغ عددها" 30ألف جمعية سنة 1992 و56ألف جمعية سنة 2001، ثم 75 ألف جمعية سنة 2005، ليصل العدد إلى 81 ألف جمعية سنة 2007"[41]، ويرجع الفضل في هذا الكم الهائل من الجمعيات إلى التسهيلات التي منحها القانون السابق في الكثير من مواده" فالمادة 07: منه مثلا تنص على أن الجمعية من أجل اعتبارها نظامية ما عليها إلا إيداع طلب التصريح لدى السلطات المختصة وتحصل على إيصال بالتسجيل خلال مدة أقصاها 60 يوما

من تاريخ الإيداع، و تنص المادة 04: من نفس القانون على أن طلب التسجيل يمكن رفضه إذا كان الأعضاء من جنسية أجنبية لا يتمتعون بحقوقهم المدنية، أو إذا كان لهم سلوك مخالف لمصالح النضال من أجل التحرر الوطني"[42] فقط،كما يرجع الفضل أيضا إلى مطالبة المجتمع بما يسمى بالتحرر الاجتماعي" الذي أجهض من طرف أجهزة الدولة مما أنتج ردود أفعال من طرف المجموعات الاجتماعية خاصة الفئات الوسطى التي عانت من الأزمة الاقتصادية وكذا من العجز الكبير للفضاء الديمقراطي"[43].

وبصفة عامة فإن القانون 90/31 كان قانونا مشجعا إلى حد ما لازدهار العمل الجمعوي فقد كرس الحق في حرية إنشاء الجمعيات، ورفع بعضا من العراقيل البيروقراطية والإدارية وبسّط إلى حد ما إجراءات التأسيس فكثرت بذلك الجمعيات وتنوعت وانتشرت انتشارا واسعا، ورغم الظروف الأمنية التي مرت بها البلاد في فترة التسعينيات والتي أدت إلى" اغتيال العديد من إطارات الحركة الجمعوية وشهد نشاط أغلبها تقلصا شديدا بفعل الاعتداءات الإرهابية، وسعي السلطات الصريح إلى مراقبة كل الاجتماعات والتظاهرات"[44]، إلا أن" الفترة الممتدة بين 1995-2000 هي أنشط فترة من حيث تأسيس الجمعيات حسب ما كشفت عنه أخر الدراسات الوطنية حول الحركة الجمعوية"[45] وأمام هذا التزايد الهائل لعدد الجمعيات وانتشارها الواسع عزمت وزارة الداخلية على تنظيم العمل الجمعوي" وذلك بمقاضاة الجمعيات المنحرفة عن أداء مهامها الرئيسية، وإعادة النظر في شروط وطرق اعتماد الجمعيات لوضع حد لما أسمته السمسرة في القطاع وفرض سلطة القانون عليه" [46]، لذلك أصدرت قانون الجمعيات الجديد 2012/06 الذي سعت من خلاله إلى تطهير قوائم الجمعيات ومحاولة تضيق الخناق عليها والحد من انتشارها، ففي" المادة 13 من هذا القانون مثلا تنص على أنه لا يمكن للجمعيات أن تكون لها أي علاقة بالأحزاب سواء كانت تنظيمية أم هيكلية، كما لا يمكنها أن تتلقى منها إعانات أو هبات أو وصايا مهما يكن شكلها، ولا يجوز لها أيضا أن تساهم في تمويلها"[47]، ويبدو الغرض من هذا كله هو إيقاف الدعم المادي للجمعيات بهدف وقفها و ثنيّها عن نشاطها ومن ثَمة يسهل حلها بقوة لقانون" فالمادة 43 منه تنص على أنه يمكن طلب حل الجمعية أيضا من قبل السلطة العمومية المختصة أمام

المحكمة الإدارية المختصة إقليميا...عند إثبات توقفها عن ممارسة نشاطها بشكل واضح"[48].

إن ما ميّز هذه المرحلة عموما هو أن الدولة الجزائرية تخلت في البداية عن سياستها التي اتبعتها أثناء المرحلة السابقة فيما يتعلق بتنظيم بالمجتمع المدني وأعطت الضوء الأخضر وسمحت له بأن يتهيكل وينتظم في جمعيات ولجان ووداديات... وحتى في أحزاب سياسية فعرف المجتمع بذلك ازدهارا مهما في هذا المجال لاسيما بعد إصدار القانون 90/31 المتعلق بالجمعيات الذي أعطى دفعا جديدا للحركة الجمعوية، فظهرت على إثره الآلاف من الجمعيات المختلفة واللجان والوداديات...لكنها سرعان ما بدأت تتراجع عن هذه السياسة شيئا فشيئا خصوصا بعد إصدارها لقانون الجمعيات الجديد 12/06 الذي لم يكن في مستوى تطلعات الكثيرين في العديد من مواده.

ثالثا: واقع التنظيم الاجتماعي في الجزائر

إن المتتبع لواقع المجتمع الجزائري يجده في لا يزال إلى حد الساعة مجتمعا يعتمد في كثير من الأحيان على التنظيمات التقليدية في تنظيم نفسه خاصة في الأرياف والبوادي والقرى وذلك لأن طبيعة مثل هذه المجتمعات ما تزال تحتكم إلى العائلة والفرقة والعشيرة في و القبيلة في تسيير شؤونها وحل مشاكلها" فإذا ساءت العلاقة بين بعض الأسر من مجموعة واحدة يتدخل كبار الجماعة للصلح بينهم ويحتكم عندئذ إلى رأي الكبار الذي يعتبر ملزما للطرفين"[49]، وكذلك الشأن في القرى و في الأحياء الفوضوية في المدن خلافا لمجتمع المدينة الذي تلاشت فيه مثل هذه التنظيمات التقليدية، لتحل محلها ما يسمى بالتنظيمات الرسمية وهي التنظيمات التي تكون في إطار هيئات" لها هياكل اجتماعية وقوانين تضبط أسس أنشطتها وطرق الانضمام إليها"[50]، تسهر على تنظيم حياة المواطنين وتسييرها كالجمعيات ولجان الأحياء... وقد شهدت هذه التنظيمات تزايدا رهيبا وملفتا خاصة بعد صدور القانون 90/31 الذي تمخض عنه ظهور أكثر من 81 ألف جمعية من تاريخ صدوره إلى غاية 2007 مثلما ذكرنا سابقا، لكن هذا الكم الهائل من هذه التنظيمات رغم كثرة عددها واختلافها وتنوعها إلا أنها لم تكن في مستوى تطلعات المجتمع الجزائري، ولم تسهم في تنظيمه وتأطيره كما ينبغي، ولم ترق حتى إلى العدد المطلوب كما هو الحال في باقي المجتمعات وباقي دول العالم" ففي فرنسا مثلا عدد

الجمعيات سنة 2001 بلغ 880000 جمعية، وتسجل سنويا 70000 جمعية جديدة، وفي الولايات المتحدة الأمريكية يتم الترخيص يوميا لـ 200 جمعية تعمل في القطاع الخيري"[51]، ضف إلى ذلك أن هذه الجمعيات الجزائرية لا تستجيب للمعايير الدولية الواجب توفرها في عمل الجمعيات وليس لها تأثير على المجتمع وعلى أصحاب القرار، ثم أن هناك منها من لها علاقات تعاون وتبعية للسلطات العمومية فهي تدعم سياستها أكثر من خدمتها مصالح المواطنين، وتقوم هذه الأخيرة في مقابل هذا بمساعدتها وتقديم يد العون لها فهناك إذن شبه تواطؤ بين الطرفين وحتى الجمعيات التي تخدم مصلحة المواطن وتدافع عن حقوقه ومطالبه نجدها تتعرض لنوع من المضايقات بسبب المراقبة الشديدة لها من طرف أجهزة الدولة كالجمعيات الدينية والخيرية مثلا، بحجة ضبط الأوضاع الأمنية ومراعاة المصلحة العامة، إن مثل هذه الظروف و الأسباب المحيطة بالعمل الجمعوي هي من أفقد المجتمع الثقة في بعض هذه التنظيمات التي تنظم حياته وتؤطرها، ومن ثمة لم تعد لديه الرغبة الجامحة في الانتماء إليها والانخراط فيها، وهي من أفقدت أيضا بعضا من التنظيمات روح التحرك والمبادرة إلى مساعدة المواطن وتقديم يد العون له.

رابعا: سبل تنظيم المجتمع الجزائري والنهوض به

من المعروف أن المجتمع الجزائري أصبح مجتمعا متمركزا في المدن أكثر مما هو متمركز في الأرياف ويرجع السبب في ذلك بدرجة كبيرة إلى الظروف الأمنية التي شهدتها البلاد سنوات التسعينيات وهي السنوات التي أفرغ فيها الريف الجزائري من سكانه مثلما أفرغ أيام الثورة التحريرية، وهذا الكم الهائل من السكان الذي تعج به المدن حاليا هو بحاجة ماسة اليوم إلى هياكل تنظّم حياته و تشبع حاجاته المتعددة، وما نقصده بالهياكل هنا لا نعني به الهياكل الفيزيقية كالمؤسسات الدينية والثقافية والتربوية ... فحسب بقدر ما نعني به الهياكل الاجتماعية التي هي عبارة عن تلك التنظيمات مختلفة، أي أن هذا المجتمع يلزمه توفر العدد اللازم من الجمعيات ولجان الأحياء والنوادي والحركات ... لتؤطر حياته داخل المدينة وتغطي احتياجاته الاجتماعية والنفسية والروحية والاقتصادية... وتسمح له بالانخراط والاندماج في حياة الحضر أو التكيف معها.

إن توفر مثل هذه الهياكل الاجتماعية – التنظيمات- يقتضي في البداية أن يفهم صناع القرار أنه أصبح من الضرورة بمكان أن يفتح المجال واسعا أمام المجتمع

المدني لكي ينتظم و يتهيكل في تنظيمات وجمعيات يشارك من خلالها في تسيير حياته بنفسه، ويرفعوا عنه احتكارهم إدارة شؤونه في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها...وأن يعيدوا النظر في القوانين التي تنظمه- قوانين تأسيس التنظيمات والجمعيات- وجعلها قوانينا تعكس حقا المبادرة والإرادة الحرة والمشاركة الفعّالة للمواطنين.

ينبغي عليهم أن يفهموا أنه ليست الدولة هي وحدها المسؤول عن التنمية بمختلف أشكالها، إذ لابد من إشراك المجتمع المدني بجميع أطيافه وعلى اختلافها في السياسة العامة للبلاد، يجب الكف عن التغني بتلك الشعارات الرنانة شعارات الانفتاح والحرية والديمقراطية وغيرها من الشعارات التي ليس لها محل على أرض الواقع، فكثير من التنظيمات والجمعيات تحتاج إلى الدعم المادي وإلى التجهيزات اللازمة لكي تستمر في نشاطاتها وبرامجها المسطرة، وما تحصل عليه هذه التنظيمات والجمعيات من أموال اليوم من خلال ما تفرضه على الأعضاء والمنخرطين الجدد من اشتراكات وحقوق التسجيل وما تحصل عليه من هبات ومساعدات وتبرعات من بعض المواطنين أو المؤسسات أو حتى ما تجنيه من التظاهرات والاحتفالات التي تقوم بها...هو في حقيقة الأمر لا يلبي حاجاتها ولا يحقق أهدافها ولا يفي بالغرض المطلوب، لذا ينبغي على الدولة أن تقدم المساعدة اللازمة والتمويل الحقيقي، وأن تضع قوانينا واضحة في هذا الشأن تبيّن من خلالها الكيفية والطريقة التي يتم بها ذلك وأن لا يقتصر التمويل على تنظيمات أو جمعيات دون أخرى، وأن تفتح المجال أمام المنظمات الدولية المانحة قصد الاستفادة من مساعداتها.

بصفة عامة على الدولة أن تتبع سياسة واضحة المعالم في هذا الشأن تبدأ بتهيئة الجو ملائما للمجتمع من أجل التهيكل والانتظام الحقيقي في تنظيمات وجمعيات تعكس بصدق التعبير عن حاجيات المواطنين، ثم تنتهي إلى مراقبة هذه التنظيمات والجمعيات من كثب من حيث التسيير والتصرف في الأموال، وتلزمها بعقد جمعياتها وتقديم تقاريرها المالية والأدبية في الوقت المحدد لها... وتراقبها أيضا من حيث علاقتها بالمنظمات الدولية وبالأحزاب السياسية ذلك أنه هناك كثير من هذه الأحزاب من أنشأت العديد من الجمعيات بطريقة مستترة وملتوية خدمة لمصالحها الضيّقة... فاستقلالية الجمعيات والتنظيمات المجتمعية عن مؤسسات الدولة وعن الهيمنة الإدارية والحزبية لا تزيد من عددها فحسب وإنما تزيد من مصداقيتها

وفعاليتها وقدرتها على إحداث التغير والتقدم ويجعل منها شريكا في الحياة السياسية والتنموية للمجتمع لا مكملا لها ذلك" أن الأهمية لا تكمن فقط في وجود تنظيمات وفي أعدادها وإنما في فعاليتها"[52]، وقدرتها على لعب دورها التنموي والوقائي والعلاجي في المجتمع لا الموالاة للسلطة والتغطية على أخطائها والتواطؤ معها.

ويضاف إلى هذا كله ضرورة أن تتخلى الدولة على تكريس تلك الفكرة السلبية اتجاه العمل التطوعي والخيري على أساس أنه نوع من أنواع المعارضة، لأن ذلك يتسبب في ضعف وانخفاض الانتماء و الانخراط في منظمات وجمعيات المجتمع المدني.

كما يتعين أيضا على التنظيمات و الجمعيات المجتمعية الموجودة على الساحة الآن أن تسعى إلى تنمية دورها وتعزيزه في تنظيم المجتمع، وأن تخرج من وضعية الركود التي تعيشها و الخضوع للإدارة والتبعية لها وأن يتخلى أعضاؤها عن استخدامها لتحقيق مصالحهم الشخصية وأن يلتزموا بالانتظام في تسديد الاشتراكات، ويقتنعوا بأهمية وقيمة التطوع بالمال أو الوقت أو الجهد لتحقيق الأهداف المرجوة وخدمة المصالح العامة للمجتمع، كما ينبغي أيضا انتقاء إطارات هذه التنظيمات والجمعيات على أساس الكفاءة في الأداء والتسيير وتخطيط البرامج، وأن يفهموا القانون جيدا كي لا تتداخل الأدوار والصلاحيات ويضعون حدا لاحتكار السلطة لدى فرد واحد أو مجموعة من الأفراد، وبهذا تفتك هذه التنظيمات والجمعيات مصداقيتها وفعاليتها، ويجدر أيضا بهذه التنظيمات والجمعيات أن تقيم علاقات فيما بينها يتم من خلالها التشاور والتعاون والتنسيق وتبادل التجارب والخبرات، والالتفاف من أجل وضع حد للتعسف الإداري، وبهذا الإصلاح الداخلي تفتك هذه التنظيمات والجمعيات مصداقيتها وفعاليتها وشرعية الاعتراف بها لدى أصحاب القرار.

خلاصة:

من الملاحظات التي يجب تسجيلها في نهاية هذا المقال هو أن المجتمع الجزائري لم يعرف تنظيما اجتماعيا بأتم معنى الكلمة عبر فتراته التاريخية الحديثة أي لم تتح له الفرصة في أن ينتظم تنظيما طبيعيا متدرجا سواء كان ذلك في فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر والذي قضى على تلك التنظيمات التقليدية التي كانت تحكم المجتمع وتديره كالزوايا والمساجد والمعمرات والأوقاف...ومنع الجزائريين من الانتظام

في تنظيمات وجمعيات رسمية تسيّر شؤونه إلا نادرا، لأنه كان يرى في ذلك خطرا على مصالحه، أو في فترة الاستقلال وهي التي انتهجت فيها الدولة سياسة المستعمر الفرنسي في التعامل مع التنظيمات والجمعيات المختلفة لأنها كانت ترى بأنها تمثل تهديدا مباشر لهياكل الدولة ولأحادية الحزب الحاكم، أو في فترة ما بعد التحول الديمقراطي التي أعطي فيها الحق للمواطنين في التنظيم المستقل للتعبير عن أرائهم والدفاع عن مطالبهم فعرفت بذلك المجتمع نشاطا جمعويا غير مسبوق لكن سرعان ما ضيّق عليه بطائفة من القوانين احتكروا من خلالها إدارة شؤونه المختلفة بحجة ضبط الأوضاع الأمنية...

و لقد انعكست كل هذه الظروف بصفة مباشرة على المجتمع وعلى بنائه، ولم يعد قادرا على الانتظام الحقيقي في تنظيمات رسمية، يتولى من خلالها تسيير حياته وإدارة شؤونه بنفسه، لذلك لجأ إلى التمسك بالبناءات الاجتماعية الأولية (الجيرة والقرابة...) كبديل عنها في ذلك، أو يتكل على الدولة في غالب الأحيان.

وهذا ما يؤكد أيضا بأن الجزائر إلى اليوم لا تملك سياسة واضحة المعالم لتنظيم المجتمع في هياكل اجتماعية - تنظيمات رسمية- فجهودها إلى حد الآن منصبّة على الاهتمام بتوفير الهياكل الفيزيقية وهي جهود غير كافية للنهوض بالمجتمع.

<u>هوامش</u>

1) حسان الجيلالي، التنظيم غير الرسمي في المؤسسات الصناعية الجزائرية، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية- الجزائر،1985، ص 49

2) يمين رحايل، الأبعاد الأنتروبولوجية للحركة الجمعوية ذات الطابع الثقافي بمنطقة عين قشرة، رسالة ماجستير في الأنتروبولوجية (غير منشورة) جامعة قسنطينة، 2010 ،ص 34.

3) عبد المجيد بن عدة، الخطاب النهضوي في الجزائر 1925-1954، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث المعاصر (غير منشورة) جامعة الجزائر، 2005 ، ص 96.

4) صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر: من عهد الفنيقيين إلى خروج الفرنسيين (814 ق م- 1962م)، دار العلوم للنشر والتوزيع 15 حي النصر، الحجار- عنابة، 2002، ص 237.

5) نفس المرجع، ص 238.

6) Omar Derras, le phénomène associatif en Algérie, Editeur : Fondation Friedrich Ebert, Bureau Alger, 60bis Boulevard Bougara 16039, El Biar-Alger, 2007, p.17

7) Ibid. ,pp.18,19.

8)رحايل، المرجع السابق، ص 44

9) Ibid ,p.26.

10)يمين رحايل، المرجع السابق، ص50

11)الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 21 صفر عام 1433هـ، الموافق لـ 15يناير سنة 2012، العدد 02، ص 34.

12) نفس المرجع، ص 35.

13)أبو القاسم سعد الله،تاريخ الجزائر الثقافي: 1830-1954، دار البصائر- الجزائر، الجزء الخامس، دت، ص204

14)نفس المرجع، ص 110.

15)الثقافة، مجلة تصدرها وزارة الاتصال والثقافة- الجزائر، السنة الثانية والعشرون، العدد 115، 1997، ص 191.

16)يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر: في الملتقيات الوطنية والدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون- الجزائر، 1990، ص 134

17) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص152

18) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 137.

19) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص154

20) نفس المرجع، ص189

21) نفس المرجع، ص205

22) نفس المرجع، ص206

23) نفس المرجع، ص206

24) نفس المرجع، ص314

25) نفس المرجع، ص315

26) مراد زعيمي، مؤسسة التنشئة الاجتماعية، دار قرطبة للنشر والتوزيع، المحمدية- الجزائر، ط1، 2007 ص200

27) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص315

28) عروس الزبير، الجمعيات ذات التوجهات الإسلامية في الجزائر، دار الأمين، القاهرة- مصر،ط1، 2006، ص32

29) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي: 1830-1954، دار المغرب الإسلامي- الجزائر، الجزء السادس، ط2، 2005 ، ص ص90.89

30)يمين رحايل المرجع السابق، ص 41.

(3)Omar Derras, op.cit.p17

31) فتيحة أوهايبية، الاتصال الجمعوي، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، حي الشمس الضاحكة، الأبيار- الجزائر، 2012، ص66

32) يمين رحايل، المرجع السابق، ص42

33) فتيحة أوهايبية، المرجع السابق، ص67

34) جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني 1976، مصلحة الطباعة للمعهد التربوي الوطني، 1976، ص63

35) يمين رحايل، المرجع السابق، ص42

36) فتيحة أوهايبية، المرجع السابق، ص69

37) نفس المرجع، ص69

38) نفس المرجع، ص68

39) نفس المرجع، ص71

40) يمين رحايل، المرجع السابق، ص46

41) نفس المرجع، ص42

42) عمر دراس، الحركة الجمعوية بالمغرب العربي، في دفاتر crasc، رقم 05، منشورات crasc، وهران، 2002 ، ص06

43) فتيحة أوهايبية، المرجع السابق، ص72

44) كمال منصوري، المنظمات غير الحكومية ودورها في عولمة النشاط الخيري والتطوعي، مجلة علوم إنسانية، السنة الرابعة، العدد30، أيلول (سبتمبر)، 2006، على الموقع www.ulum.nl

45) يومية الشروق، العدد 2326، ليوم السبت 14جوان 2008، ص05

46) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرجع السابق، ص35

47) نفس المرجع، ص 38.

48) حسين خريف، المدخل إلى الاتصال والتكيف الاجتماعي، دراسات نقدية، مخبر علم اجتماع الاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة- الجزائر، 2005، ص184.

49) عمار بوحوش، نظرية التنظيم، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الشعب الصحافة، 51 نهج العربي بن مهيدي- الجزائر، دت، ص23

50) يمين رحايل، المرجع السابق، ص46.

51) محمد بومخلوف، التنظيم الصناعي والبيئة، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، برج الكيفان- الجزائر، ط1، 2001، ص35.